



تجديد في "سكايز" لمواجهة الآمال... والتحديات

يحمل العام الجديد آمالاً كبيرة وتحديات أكبر للمدافعين عن الحريات الاعلامية والثقافية. من جهة، تبرز يوماً رسوم كاريكاتورية وأغنيات وقصائد وأفلام قصيرة تعكس توق الشعوب العربية إلى الحرية والمساواة، لا يسلم منها أي مقام، ابتدعها جيل جديد من الفنانين، اكتشف موهبته يوم كسر حاجز الخوف من الحاكم والعسكر والرقب الذي كان يسكنه. كما انضم إلى فضاء الصحافة والإعلام الواسع، مئات الآلاف من المواطنين، الذين تحولوا من متلقين للخبر، إلى صانعيه وموزعيه. لم يعد للممنوع هيبه حقيقية، ولم يعد للأحلام من حدود مصطنعة.

ومن جهة أخرى، يدخل جيل جاكبيه وباسل السيد وفرزات جريان وشكري أبو البرغل ومشعل نمو وإبراهيم قاشوش، لائحة الفنانين والكتاب والصحافيين الذين دفعوا حياتهم ثمّن نقلهم للصوت والصورة والكلمة. ويُسجّن مدوّنون مصريون يرفضون أن تتحوّل ثورتهم إلى انقلاب عسكري. وتنهض قوى ظلامية تعتبر الديمقراطية بدعة، وتنصّب قراءها للدين معياراً للحق بالرأي أو حتى بالحياة.

في ظل هذه المعطيات المتبدلة لحظة بلحظة، كان لا بد لمركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية "سكايز"، في مؤسسة سمير قصير، أن يواكب التطورات ويثبت مكانته كأحد أبرز المدافعين عن حقوق الصحافيين والمثقفين في المشرق العربي. لهذا الغرض، انضم إلى فريق العمل أعضاء جدد، أطلق الموقع الإلكتروني الجديد للمركز، باتت كل الأخبار والتقارير تترجم فوراً إلى اللغتين الإنكليزية والفرنسية. توسّع حضور المركز على مواقع التواصل الاجتماعي، وانطلقت علاقة شراكة استراتيجية مع كبرى المنظمات العالمية لحقوق الصحافيين "مراسلون بلا حدود". كما نظم مركز "سكايز" في ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مؤتمراً إقليمياً في بيروت، حول الحريات الثقافية في المشرق العربي، شكل حدثاً بارزاً على روزنامة النشاطات الفكرية والثقافية في لبنان، بمشاركة سياسيين وفنانين وكتاب وصحافيين وناشطين في المجتمع المدني من لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق ومصر وتونس وعدد من الدول الأوروبية.

مشاريع مركز "سكايز" لعام ٢٠١٢ كثيرة وكبيرة. سينظّم المركز مؤتمراً إقليمياً حول البعد القانوني للحريات الاعلامية، بالإضافة إلى العديد من ورش العمل التدريبية والندوات المتخصصة مع أبرز الوجوه الصحافية العالمية. كما سيطلق المركز استراتيجية جديدة ومبتكرة لمواجهة الرقابة على الأعمال الثقافية، وسيعزز برنامج المساعدات والحماية القانونية التي يوفرها للصحافيين والمثقفين المضطهدين.

"عيون سمير قصير" شاخسة نحو الحرية، لا تكتفي بانتظار أن يزهر الورد في عواصم الربيع، إنما تحاول أيضاً المساهمة في سقي بذوره. ٢٠١٢ سنة مفصليّة لضمان تلازم الحريات الاعلامية والثقافية مع الحريات السياسية. الفشل ممنوع... والإحباط ليس قدراً!

أمن معنا

المؤتمر السنوي الثاني لـ "سكايز"

عن "الحريات الثقافية في المشرق العربي: بين الرقابة وآفاق الربيع"



رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي السفيرة أنجيلينا إيخورست

سكايز - بيروت

بوزيد، طرحت آمالاً وتحديات للفنانين والمثقفين والمبدعين". وسأل: "هل يترجم سقوط الانظمة سقوطاً للمحرّمات التي كانت تعوق حرية التعبير الثقافي؟ هل تنتفض الشعوب العربية نصرّة لحرية التعبير الفني كما انتفضت مطالبة بحريتها السياسية، أم تطلب نوعاً جديداً من الرقابة؟". وشرح ما يقوم به مركز "سكايز" منذ إنطلاقه كمرصد دائم لكل الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون والفنانون والمثقفون في لبنان وسوريا والأردن وفلسطين، حيث تأخذ الانتهاكات أشكالاً عدة، ورأى أنه "لم يعد كافياً الرصد والاستنكار والتضامن، وإنما بات من الضروري الشروع في استراتيجية مواجهة لمحاولات التعدي على الحريات الثقافية، من خلال الطعن أمام القضاء المختص بكل قرار ينتهك الحريات الثقافية، وبناء وعي مجتمعي مدافع عن الحريات".

أنجلينا إيخورست

ثم كانت كلمة لرئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي الى لبنان، السفيرة أنجلينا إيخورست، ركزت فيها على حقوق الانسان معتبرة أن "المزيد من الأشخاص بات لديهم المعرفة والشجاعة للمطالبة بحق العيش بحرية وكرامة". وأكدت أنه "مع تطور وسائل الاتصال لن يكون هناك عزلة وخوف ٢٤

نظّم مركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية "سكايز"، مؤتمراً الثاني بعنوان "الحريات الثقافية في المشرق العربي: بين الرقابة وآفاق الربيع" في فندق الريفييرا - بيروت، بدعم من الاتحاد الأوروبي و"مؤسسة المستقبل"، يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

في البداية، رحّب المدير التنفيذي لمركز "سكايز" أيمن مهنا بالحضور والمشاركين، ولفت الى أن "التغييرات السياسية العميقة في الدول العربية منذ سنة بالتحديد وانطلاقة شرارة الثورات العربية في سبدي

Skeyes website: <http://www.skeyesmedia.org>



This Project is funded by the EUROPEAN UNION

المؤتمر السنوي الثاني لـ "سكايز"



من اليمين إلى اليسار: زينب فرحات، اسكندر حبش، سوسن دروزة، عماد فراجين وميشال معيكي في جلسة حول مبادرات الدفاع عن الحريات



المدير التنفيذي لمركز "سكايز" أيمن مهنا ونائب رئيس مؤسسة سمير قصير مالك مروة

الفلسطيني نصّ على الحريات الثقافية والإعلامية لكن المشكلة تبقى في تطبيقها، ومن الصعب على المحامين التعامل مع المحاكم العسكرية في حال صدور أحكام على الصحفيين والمثقفين.

من جهته، شدد المحامي الأردني المتخصص في شؤون الحريات الإعلامية والثقافية محمد قطيشات، على أن "الكاتب لا يتعرض وحده للحبس في الأردن بل الكتاب أيضاً، فالكتاب كالإنسان يُفرج عنه بكفالة عندنا، في ظل عدم وجود رؤية ثقافية وصحافية". ولفت إلى أن "المواطنين هم الرقيب، فمتى يجدون المؤلف يتعدى على الدين يمكنهم التقدم بدعوى قضائية ضده"، وانتقد الرقيب الذي يكون "ملكياً أكثر من الملك، مخابراتياً أكثر من ضابط المخابرات، ودياناً أكثر من الخالق".

زينب الغنيمي، فرأت أن "التغيرات السياسية المباشرة هي التي تتحكم بالواقع الفلسطيني"، واعدت بعض الوقائع على الساحة الثقافية في غزة لافتة الى عدم وجود مسارح أو سينما أو طباعة كتب، إذ يصدر فقط ١٥ كتاباً تطبع في القاهرة ولا تدخل إلى غزة، كما أنه من غير المسموح الرقص الفولكلوري على المسرح بشكل مختلط، والفرق الغنائية والحفلات تحتاج الى ترخيص مسبق ويجب ان يرى المعنويون كل شيء قبل العرض بذريعة عدم المسّ بالاخلاق العامة والدين".

بدوره تحدث المحامي الفلسطيني المتخصص في شؤون الحريات الإعلامية والثقافية محمد النمر عن وضع الحريات الثقافية في الضفة الغربية، معتبراً أنه مختلف عن غزة. ولفت إلى أن "القانون

واضطهاد بعد اليوم"، مشددة على "التزام الاتحاد الاوروبي بأكمله احترام حرية وسائل الاعلام وتعددتها داخل حدوده، واستنكاره توقيف الصحفيين والمدونين، وفرض القيود على عملهم ومعارضته بشدة القيود غير المبررة على دخول شبكة الانترنت ووسائل الاعلام الجديدة الاخرى"، وأكدت أن دعم الاتحاد الاوروبي لـ "سكايز" دليل على "التزام تعزيز حرية التعبير في لبنان والمنطقة".

الياس خوري

ثم تحدث الكاتب الصحافي والروائي اللبناني الياس خوري عن الرقابة والثقافة، فرأى أننا "نستطيع أن نهجو الرقابة كما نشاء، من دون ان نستطيع وضع حد لها او إيقافها، او حتى التأثير على قرارات السيد الرقيب الذي يبدو واضح الغموض، من حيث انه يمثل سلطة تتحصن بقيم سياسية واجتماعية تدعي انها تحمي المجتمع من الثقافة، وتحمي المثقفين من غضب الاعراف والتقاليد، سواء أكانت اجتماعية أم دينية". لافتاً إلى أن "الرقيب منذ أوائل القرن الماضي الى اليوم، لعب دوراً خاصاً ومتميزاً في رسم خط بياني للثقافة الجديدة والحياة في العالم العربي".

وأشار إلى "أن لعبة الرقابة في بلادنا حملت سمات الواقع السياسي العربي، فمرة هي رقابة للدفاع عن الإيمان والدين، ومرة أخرى هي سيف المستبد الذي أعلن نفسه كاتباً مثل ما فعل صدام حسين ومعمار القذافي، ومرة ثالثة كانت صوت الحزب الواحد من أجل ترهيب الثقافة، ومرة رابعة كانت شكلاً لإعلان المسافة بين المثقف والجمهور"، مضيفاً أن "الرقابة لا تريد سوى شيء واحد، هو فصل الثقافة عن المجتمع، وأن الرسالة الكبرى التي اعلنتها الثورات العربية من الجسد التونسي المحترق، الى اطفال درعا، الى العربات العسكرية التي داست الاجساد في ميدان التحرير، هي رسالة العلاقة بين الثقافة والمجتمع، والتي تقول إن حرية الثقافة هي جزء من حرية المجتمع، مثلها ان حرية المجتمع هي جزء من حرية الثقافة". وخلص إلى أن "الثقافة انتصرت على الرقابة، وهذا ما يشير اليه تاريخ ثقافتنا العربية الحديثة".

أفلام ممنوعة

بعد ذلك، عرض مهنا على المشاركين عدداً من الأفلام التي مُنعت أو تعرضت لحذف بعض مشاهدتها من قبل الرقابة في لبنان، وللأسباب التي أعطتها الأمن العام لمنع هذه الأعمال أو مصادرتها.

الجلسة الأولى: "قوانين وآليات الرقابة على الثقافة في المشرق العربي"

أدارت الجلسة الأولى المحامية الفلسطينية في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في قطاع غزة صبحية جمعة، وركزت في بدايتها على أن "الإعتداء على الحقوق الثقافية هو الأكثر قساوة على النفس، كما أن هناك اعتداءً على الروح"، لافتة إلى أن "الحقوق الثقافية في فلسطين تعرضت للاعتداءات على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي وأن الشباب كانوا يُعتقلون بسبب أغاني مارسيل خليفة أو فيروز في الماضي. أما اليوم، وتحت حكم حكومة حماس المقالة، فتعتبر أغاني ام كلثوم وعبد الحليم حافظ وفيروز وغيرهم أغاني إباحية في غزة".

ثم تحدث المحامي اللبناني والأستاذ الجامعي والناشط في مجال حقوق الإنسان مروان صقر، فشدّد على أن "الرقابة خطيرة حتى لو كانت مقنونة في بعض الأحيان، وأن الرقابة الذاتية التي تفرضها القوى السياسية ليست قانونية ولا يمكن ملاحقة اي شخص لا يلتزم بها". ولفت إلى أن جميع الوسائل الاعلامية تخضع لرقابة مسبقة للحصول على الترخيص، والحديث عن ترخيص مسبق يعني ان هناك رقابة مسبقة. وعرض آلية الرقابة المسبقة المطبقة على الأفلام والمسرح، مؤكداً أن "من غير المقبول ان تقوم القوى السياسية بفرض الرقابة على المحطات والصحف".

أما مديرة مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في فلسطين، المحامية

المؤتمر السنوي الثاني لـ "سكايز"



رئيسة مؤسسة سمير قصير جيزيل خوري، والوزير السابق نسيب لحود

موضحاً أن الصحافة الثقافية تكتب دائماً لتضيء على أفلام وكتب تمنعها الرقابة، مما يزيد من شهرة هذه الاعمال وانتشارها.

الجلسة الخامسة الأخيرة: "هل ترجم التغيير السياسي تغيراً على صعيد الحريات الثقافية؟"

أدار الجلسة الخامسة الأخيرة وزير الثقافة والإعلام اللبناني السابق طارق متري الذي ركز على أن "لا مبرر للرقابة المسبقة على الإطلاق، وأن الرأي العام ليس مؤيداً لرفع الرقابة دائماً، وحرية العمل الثقافي يجب ألا تكون موضوعاً للتفاوض بين الأجهزة الأمنية ومن وراءها وضغط المؤسسات الدينية وبين المثقف".

ثم تحدث المُنْتِج السينمائي المصري غريال خوري مشيراً إلى أن "التغير السياسي في مصر لم يحصل بشكل نهائي، ومن الواضح تفوق التيار الإسلامي". وأكد أن "مكافحة الرقابة يجب أن تكون على صعيدين، الأول شخصي من خلال تشجيع المخرجين الجدد من كل التيارات على الإبداع الفني، والثاني عبر محاولة فصل وزارة الثقافة عن الحكومة أي أن تكون مدنية كي لا تضع قيوداً على الإبداع".

أما المخرج التونسي توفيق الجبالي فشدّد على أن "ليس هناك رقابة بالمعنى الفعلي، لكن هناك رقابة ذهنية مسلطة على المجتمع التونسي، وأن النظام السابق أفرغ المواطن التونسي ثقافياً، لكننا كمتقنين استفدنا من غباء هذا النظام"، وفي حين وصف وضع الصحافيين بالسيئ خلال نظام بن علي لأنهم كانوا يتعرضون لكافة أنواع العقاب، أشار إلى أن ما بعد بن علي "اكتشفنا أن هناك اختلافاً بين من قام بالثورة وبين الموجودين في الحكم الآن". كما شدّد على أن "الرقيب كان في المواجهة والآن أصبح دائرياً". وختم بالقول إنه "لم يقع أي حادث مسّ المسرح بشكل سلبي، والعمل المسرحي لم يتوقف خلال الثورة سوى أسبوعين بسبب حظر التجوال".

تدفع القضاء إلى اتخاذ قرارات مقيدة للحريات الثقافية.

الجلسة الرابعة: "مبادرات الدفاع عن الحريات الثقافية"

في الجلسة الرابعة سأل مدير الندوة الإعلامي اللبناني والأستاذ الجامعي ميشال معيكي "عن معنى الربيع العربي إذا نقل شعوبه من تحت جزمة العسكر إلى عباوات التاريخ والظلام"، لافتاً إلى أن "قدر المثقف العربي إحقاق إنسانية وكرامة وحرية المجتمع".

وتطرقت مديرة مسرح "تياترو" التونسي زينب فرحات إلى قضية المسرح في خدمة الحريات الثقافية في تونس، وقارنت بين واقع المسرح قبل الثورة وبعدها، حيث كانت لجنة التوجيه المسرحي مخولة بإعطاء تأشيرة "العرض العمومي" قبل الثورة، وكان القرار النهائي لتمويل المسرح عائداً إلى وزير الثقافة، فيما أصبحت المشكلة بعد الثورة "في الرقابة الاجتماعية وليس الرقابة الرسمية التي اختفت".

أما المخرجة والمنتجة الأردنية سوسن دروزة فتحدثت عن السينما في خدمة حقوق الإنسان من خلال مهرجان "الكرامة" السنوي الذي تديره، مضيفاً أن "لا رقابة على النص المسرحي إلا إذا أعد للنشر".

ثم تحدث الفنان الفلسطيني عماد الفراجين عن برنامجه الكوميدي "وطن على وتر" والذي تعرض للمنع من قبل السلطة الفلسطينية، لانتقاده اللاذع للواقع السياسي في فلسطين، بعد أن كانت جهات قريبة من السلطة قد قرصنت صفحة "وطن على وتر" على الـ"فايس بوك" (Facebook)، وأطلقت فجأة حملة من قبل صحافيين معارضة للبرنامج بسبب الضغط السياسي.

وعن "الصحافة في خدمة الحريات الثقافية" تحدث الصحافي اللبناني إسكندر حبش مؤكداً أن تجربته في الصحافة آتية من عالم الأدب والنقد وليس من الاعلام،

وختم بالقول "لا نستطيع أن نمنع شيئاً فعلياً، فالعالم مفتوح عبر الإنترنت. ولكننا نحث على الرقابة الذاتية، ونحن نحاول أن ننشئ شباناً في الكنيسة على ذلك".

الجلسة الثالثة: "الأشكال الجديدة للرقابة"

في البداية، ركز المدير الأدبي لمسرح "رون بوان" (Théâtre du Rond-Point) في باريس الكاتب والمخرج الفرنسي جان دانيال مانيان على أن "هناك الكثير من المسرحيات التي تهاجم في فرنسا بسبب بعض المتطرفين الذين لا يتقبلون الأعمال التي تمس بمعتقداتهم الدينية، وقد هاجم هؤلاء مسرحيات عدة وهددوا المخرجين والممثلين بالقتل بحجة أنهم يستخدمون المسرح لما اعتبروه إساءة إلى الدين المسيحي، بتشجيع من بعض تيارات اليمين المتطرف". وأسف أن يضطر مسرحه إلى الاستعانة بالقوى الأمنية ومعدات كشف المتفجرات للحماية من المجموعات الكاثوليكية المتطرفة التي تحاول منع عرض مسرحية "غولغوثا بيك نيك" (Golgotha Picnic).

ولفت إلى أن المسرح الفرنسي بدأ يتناول السياسة وموقع رئيس الجمهورية بشكل مباشر، كرد فعل على أسلوب الرئيس ساركوزي وأدائه الذي اعتبره مانيان سوقياً.

أما مدير معهد "ديماركو" (Demarco) الأوروبي للفنون في اسكتلندا روبرت ماكداول، فشدّد على أن "الثقافة هي الملائد الأخير الذي يجمع البشر"، لافتاً إلى أن "رقابة الدولة كانت موجودة في أوروبا ولكن ليست فاعلة كالمؤسسات الخاصة الطاغية والأمرة، وفي أيرلندا الشمالية الرقابة كانت الرصاصية التي كنا نتلقاها لتعبيراً عن رأينا"، ودعا إلى "صياغة ميثاق شرف في العالم العربي بين الإعلاميين والفنانين والمثقفين لمواجهة الرقابة".

وتحدث وزير الثقافة الأردني السابق جريس سماوي عن الطلب المجتمعي على الرقابة في المشرق العربي، فأكد أن "هناك إصلاحات حقيقية وجذرية تحصل الآن في الأردن في مواجهة الرقابة لكن بعض تلك الإصلاحات سطحية ومن دون تأثير". وشدّد على "ضرورة وجود آلية ضغط تتكون من المثقفين والفنانين والمخرجين للمساهمة في إنهاء هذه الرقابة"، مؤكداً أن "هناك ميثاق شرف في الأردن لكن لا أحد يأخذ به". وشدّد على أن "الرقابة المتأتية من ضغط المجموعات الطائفية والإثنية أخطر من تلك الآتية من الأجهزة الرسمية للدولة ويمكنها أن

الجلسة الثانية: "هل من مبررات للرقابة على الثقافة؟"

أدارت النقاش في الجلسة الثانية رئيسة مؤسسة سمير قصير الإعلامية جيزيل خوري التي رأت أن "ما عُرض في الصباح من منع للأفلام يشكل فضيحة".

ثم عُرض مشهد من فيلم "ماشو ماتوك" (شي حلو) للمخرج السينمائي الفلسطيني خليل المزين الذي منعت الرقابة الفيلم من أجله، حيث أشار المزين إلى أن الرقابة اعترضت على المشهد واعتبرت أنه "يشكل إهانة للفتاة الفلسطينية". كما تحدث عن تدهور الحالة السينمائية في غزة.

بعد ذلك لفت كاتب الأعمال الدرامية والمُنتج اللبناني شكري أنيس فاخوري إلى أنه لم يمنع من نوصه كلمة، ولم يشطب حرف إلا عام ١٩٩٤ في مسلسل "العاصفة تهب مرتين" حين تكلم في مشهد عن محاولة اغتيال رئيس حزب وناخب، ومن ٢٠٠٢ حتى اليوم "أصبح هناك نضج هائل في رقابة الأمن العام في لبنان، وأصبحت الخطوط الحمراء واضحة وهي عدم التعرض لرئيس الجمهورية، وعدم تحقير الجيش، وعدم ذكر سفاح القرى أو مقارنة الموضوع، وكذلك عدم ذكر ما يثير النعرات الطائفية أو يؤدي إلى المساس بالسلم الأهلي". وشدّد على أن "من يراقب العمل الثقافي يجب أن يكون أدهم من الذي ينفذه"، مؤكداً أنه "مع قوانين تمنع خلق الفوضى في بلد قائم على صوص ونقطة".

أما مدير المركز الكاثوليكي للإعلام الأب عبدو أبو كسم فتحدث عن موضوع الرقابة التي يمارسها المركز وأعطى مثالا على ذلك طلب المركز منع كتاب وفيلم "دا فينشي كود" (The Da Vinci Code) ومنع مسلسل "المسيح" الذي كان مفترضاً عرضه خلال شهر رمضان على شاشتي "المنار" والـ"إن بي إن" (NBN). وأشار إلى أن "موضوع الرقابة حساس، ونحن لا نبحث عن شخص ما ونقمعه، إنما يرسل إلينا كتاب أو فيلم من الأمن العام يرون فيه حساسية ونحن لدينا لجان مختصة تتفحص هذه المواد وتعطي ردها للأمن العام".

وعن كتاب وفيلم "دا فينشي كود" قال: "أنا كإنسان مسيحي لا أقبله لأنه يشوّه كل حقيقة لاهوت المسيح ولأنه مذل للمسيحيين. نحن نعيش في مجتمع متعدد الطوائف وأنا أخاف من أن الشخص غير المسيحي ممكن أن يصدّق أن هذا الشيء حصل وأنا لا أرضى بذلك". عندئذ تدخلت الإعلامية خوري قائلة: "ولكن الكتاب والفيلم عالميان ويمكن لمن يريد أن يأتي بنسخة منه من الخارج أو عبر الإنترنت". ثم أشار أبو كسم إلى أن لـ"دا فينشي كود" خلفية صهيونية.

من الخارج مع الداخل... سوريون يعيشون ثورتهم



الكاتب خلف علي الخلف



الصحافي فرحان مطر

فحسب، بل يفوق إمكاناته المتاحة وهو يواجه أعتى الطغاة في المنطقة والعالم، لأنه لم يكن من المتوقع، وبعد أكثر من نصف قرن من القمع والتنكيل والسجون والمجازر، أن يكون المواطنون السوريون بهذا القدر من التحدي والعنفوان والشجاعة، خصوصاً وأن المتظاهرين يعرفون بطش النظام ويعرفون أنهم إما شهداء أو معتقلين لا يعرف أحد مصيرهم. وعليه يعتبر الصحافي فرحان مطر أن "الشعب السوري يُبدع كل يوم جديد اسطورة جديدة في فن المقاومة السلمية وفن البقاء على قيد الحياة، ولذلك فهو منتصر لا محالة".

عشرة أشهر مضت وما زالت آلة القتل تحصد أرواح شباب وشبان هذا البلد، قتل بالمجان لشعب مسالم، آلة القتل العمياء لا تستثني أحداً، وعلي الرغم من ذلك تشهد سوريا انبعاثاً جديداً لمنظومة أخلاقية "نتعلمها من أبناء شعبنا"، تفرضها عليهم أساليب المواجهة مع آلة الموت "التي يصرّ عليها النظام حتى الآن ضاربا عرض الحائط بكل القيم الإنسانية والأخلاقية" كما يشير مطر، فهناك ما يُدعى أخلاق الثورة التي لوحظت بعد الثورات العربية كما يضيف هنا الخلف: "الثورات غيرت المنظومة الأخلاقية، لمست هذا في مصر، حيث ساد ما يمكن تسميته أخلاق الثورة، وهي ثورة لم تطل إلا ١٨ يوماً، فما هو الحال لدى شعب يقف في مواجهة طغمة حاكمة متورطة بالدم السوري منذ اللحظات الأولى لاستلامها السلطة؟" ما يقدمه أبناء الشعب السوري هو حياتهم وما أغلى من هذه الهدية للحرية وللكرامة،" تختتم مرام المصري.



الشاعرة مرام المصري

المصري: "أحياناً أشعر وكأنني في حالة إدمان لمعرفة ما يجري لحظة بلحظة ليلاً ونهاراً"، وهي تستمد أخبارها عبر شبكات التواصل الاجتماعي (فايس بوك، تويتر، يوتيوب) من قبل نشطاء الثورة السورية.

صحة شمس سوريا بعد ليل شديد السواد، هو أقل ما يمكن أن يقال تجاه ثورة الشعب السوري ضد نظام استهلك عقوداً من الزمن دون أن يقدم أي شيء لهذا الشعب. لا يمكن أن تتابع أخبار الثورة من دون أن تشرك مشاعرك فيها، كما تقول الشاعرة مرام المصري: "انني فخورة ولكن ألمي أيضا كبير لموت شبابها وأطفالها، للفراق الذي حصل في شعبها"، فيقدر القلق على مصير البلد تبقى بسالة الشعب السوري حاضرة، ويؤكد خلف الخلف أن "ما قدمه السوريون بشهادة العالم كله شيء يفوق ليس التوقع

بلدها لصعوبة المعيشة هناك في ظل وضعها الاجتماعي، فالمجتمع لا يرحم كما هو حال العديد من المجتمعات. وهناك من غادر سوريا هرباً من بطش أجهزة الأمن هناك، فبعد دعوته لشرب فنجان قهوة بالطريقة الشفهية المعهودة، قرر الكاتب خلف علي الخلف مغادرة سوريا بعد أن رفض زيارة فرع الأمن إلا بمذكرة رسمية، وأصبحت عودته إلى سوريا شبه مستحيلة بعد أن نشر كتابه "عن

البلاد التي بلا أمل: الأسد الابن... مملكته ومعارضته".

لم يمنعه هذا البعد من أن يعيشوا الثورة بتفاصيلها اليومية، يتلقون أخبارها ويساعدون في تقديم المقترحات لشبابها. فعلى الرغم من حالة الغضب الناتجة عن تلقي أخبار انتهاك حقوق الناس وكرامتهم، يعمل الصحافي فرحان مطر كغيره للبحث عن الأخبار ونقلها إلى الرأي العام، كما يشدد خلف الخلف على أن الوضع بالنسبة إلى الاعلام في سوريا مختلف تماماً عما هو في بلدان أخرى، مؤكداً أن "ما يحدث في الحالة السورية هو أمر عكسي، فأغلبية السوريين المنخرطين في الثورة لا ينتظرون الأخبار من وسائل الاعلام، بل هم من يزود وسائل الاعلام بالأخبار". وبشكل موضوع تتبّع الأخبار لدى البعض منهم "حالة إدمان"، كما تقول مرام

شادي أبو كرم - بيروت

كانوا هناك خارج هذه الحدود الواسعة، لم يعلموا ماذا سيفعلون بعيداً عنها. هي أرضهم التي خرجوا منها مُجبرين، أمهم التي حُرّموا حضنها نتيجة مواقفهم وآرائهم. يحاولون دحرجة الزمن ليل نهار ليمضي بسرعة ولينتهي هذا الكابوس، حاملين بعد أفضل وشمس تغمّ مناطقها كافة. سوريون غادروا بلادهم والآن ينظرون إليها من البعيد. هناك ثورة وهناك لحظات "أكشن" تُعاش داخل تلك المدن التي هُجّروا منها، إخوتهم هم من يصرخون هناك لحرّيتهم وكرامتهم. لم يتوقّعوا بعد عقود القمع والكبت أن يخرج أهلهم ليصرخوا بوجه الجلاد.

يُصار لبعض السوريين أن يشاركو في هذه الثورة من البعيد، بأملهم وأحلامهم وتطلعاتهم نحو المستقبل، يراقبون ما يحدث. منهم من ابتعد عن سوريا ليعزز دوره في هذه الثورة كحال الصحافي فرحان مطر، الذي أعلن استقالته من التلفزيون السوري وانسحابه من اتحاد الكتاب العرب في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١١، احتجاجاً على ما أسماه الدور الكاذب والتضليلي للتلفزيون السوري، واحتجاجاً أيضاً على موقف اتحاد الكتاب مما يتعرض له الشعب السوري. يقول مطر: "البتعادي عن سوريا يأتي من رغبتني في المساهمة بدور في ثورة شعبي السوري المتطلع نحو الحرية"، ربما بحثاً عن "فضاء توجد فيه الحرية نوعاً ما، فبعد طلاقها قررت الشاعرة السورية مرام المصري البقاء بعيدة عن

مشروع تنظيم الإعلام الإلكتروني... خطوة ناقصة

ريما عواد - بيروت



المسؤول القانوني في جمعية "مهارات"، بعضاً من المآخذ القانونية على مشروع قانون الإعلام الإلكتروني المقدم، مشدداً على انه "ضد مبدأ تنظيم الاعلام الإلكتروني لأن تكنولوجيا المعلومات تتطور بسرعة، ولا يمكن لقانون ما اللحاق بها". وتابع: "لم تركز المادة الأولى من مشروع القانون على وضع مبادئ عامة لحماية حرية النشر الإلكتروني، من أي قيود قد تفرض عليها لاحقاً، كإخضاع المواقع الإلكترونية لضرورة الترخيص وغيرها". وأشار الى ان "التعريف المستعمل في المادة الثانية أشارت الى البث بالموجات الكهرومغناطيسية، وكأنها تجعل التواصل الإلكتروني يشمل أيضاً البث التلفزيوني والاذاعي، مع ان البث التلفزيوني والاذاعي يخضع للقانون ٩٤/٢٨٢. وتظهر القراءة القانونية الأولية لمواد مشروع القانون ان هناك خلطاً بين الاعلام الإلكتروني الذي يبث حالياً عبر الانترنت، والبث التلفزيوني والاذاعي الذي يبث عبر الموجات الكهرومغناطيسية، في المادتين الثالثة والرابعة. وفي المادة الرابعة، لم يتم التمييز بين الاعلام المهني الذي يمارس التواصل مع الجمهور، بقصد تقديم مواد اعلامية له، والمدونات الشخصية وموقع التواصل الاجتماعي فايس بوك (Facebook)".

غياب الوضوح

تتوالى الثغرات القانونية الموجودة في مشروع القانون، اذ لم يتم التعريف بمواقع الاعلام الإلكتروني بين المادتين الأولى والخامسة كما يجب وبشكل واضح الصياغة، فكيف تتم الإشارة إليها في المادة السادسة؟ كما ان تطبيق قانون المطبوعات على الاعلام الإلكتروني، يلزم العاملين فيه بأن يكونوا من الجسم الصحفي، في وقت يشكو الجسم الصحفي

وقّع وزير الاعلام اللبناني وليد الداعوق في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على مشروع قانون للإعلام الإلكتروني، وأشار الى أنه سيرفع إلى مجلس الوزراء في الأسبوع الأخير من الشهر عينه، إلا ان ذلك لم يحدث حتى الآن. يتضمن مشروع القانون نقطة أساسية تتعلق بتولي محكمة المطبوعات النظر بكل ما له علاقة بالمخالفات والنزاعات القضائية الناتجة عن أعمال المواقع الإلكترونية، لكنه في المقابل مليء بالثغرات القانونية. ومع الحديث عن قانون للإعلام الإلكتروني، تعود الى واجهة المطالب الملحّة، الحاجة الى قانون اعلام عصري يركز على ضمان حرية التعبير، وحماية الصحفيين والعاملين في قطاعات الاعلام كافة من مرّي ومسموم ومكتوب. أما الاعلام الإلكتروني فهو أحد أبرز الفضاءات الحرة ويجب أن يحافظ أي قانون يصدر حوله على هذه الميزة، مع بعض الضوابط المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وإعطاء حقوق نقابية ومهنية للعاملين فيه، وحماية القاصرين من بعض ما ينشر إلكترونياً. لقد تضمن مشروع قانون الاعلام الإلكتروني تسع مواد فقط، وأهمها المادة السادسة التي نصت على أنه "تطبق على العاملين في المواقع الإلكترونية الأحكام والأنظمة التي تطبق على الصحفيين والمراسلين والعاملين الواردة مهامهم في قانون المطبوعات"، في حين نصت المادة الثامنة منه على أن "محكمة المطبوعات تتولى النظر بكل ما له علاقة بالمخالفات والنزاعات القضائية الناتجة عن المواقع الإلكترونية وأعمالها". وفي حديث الى مركز الدفاع عن الحريات الاعلامية والثقافية "سكايز" (عيون سمير قصير)، ذكر المحامي طوني مخايل،

من قانون المطبوعات ويطلب بتعديله لكثرة مشاكله، ومن بينها ضرورة انتساب الصحفيين الى نقابة المحررين، التي جعلت الانتساب إليها استثنائياً وهي تتخطى بأزمة كبيرة. أما المادة التاسعة من مشروع القانون فتحيل دقائق التطبيق الى مراسيم تؤخذ في مجلس الوزراء، وبالتالي تفوض الحكومة سنّ تطبيقات، في الوقت الذي يجب ان يرد تنظيم الحريات العامة في قانون صادر عن المجلس النيابي، وليس بموجب مرسوم صادر عن الحكومة. كما انه يجب على مشروع القانون ان يكون تفصيلياً أكثر لناحية حماية الحقوق.

بشكل عام، يحتاج تنظيم الاعلام الى الكثير من الحذر والدراسة القانونية، وعلى الدولة التركيز على حماية القاصرين والاطفال، أكثر من وضع اليد على الاعلام وتقييده. أما بالنسبة الى مشروع قانون الاعلام الإلكتروني الذي سيرفع الى مجلس الوزراء فإن المادة الأولى منه مثلاً، لم تشدد على حرية التعبير وعدم حجب المواقع. ويُفهم من الأسباب الموجبة التي قدمت في بداية المشروع، انه وُضع بتسرع، بعد الضجة التي أحدثها قرار "المجلس الوطني للإعلام" بفتح سجل خاص لترخيص المواقع الإلكترونية، دون التمعن في صياغته وفي تضمينه الضمانات الضرورية لحرية الرأي والتعبير.

الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية يخوضون صراعاً من أجل استرداد الحق بالتعليم

هبة الزعبي - القدس

ثم مُنعت الكتب للأسرى. وهذه الأمور أعاقنتني كثيراً". أضاف: "حالياً أخطط لاستكمال ما ينقصني لنيل اللقب، وقد واجهت بعض الظروف التي أعاقنتني عن القيام بذلك بعد خروجي مباشرة. الآن أتمتع بالحرية كي أتعلم من دون أي قيود. لقد كتبت داخل السجن جملة من الخواطر والمقالات وسأنشرها في كتاب خاص بي وسيبصر النور خلال فترة زمنية قصيرة. ويتطرق الى تفاصيل حياتي كلها داخل السجن وتجارب مررت فيها، وقصص أثرت بي. سأطبع الكتاب على حسابي وسأوزعه مجاناً، وسأترجم فيه آلام أهلي وألمي وآلام الأسرى الآخرين الذين يعيشون هذه التجربة الصعبة التي تغيب عن أذهان الجميع حيث لا تتعامل الصحافة مع هذا الجانب المظلم والمؤلّم من حياة السجناء".

وختم بختان بالقول: "يتمتع الأسير الفلسطيني اليوم بثقافة عالية تكاد أحياناً أن تفوق ثقافة السجن نفسه، فقد جمع بين متناقضين، من جهة إتقانه اللغة العربية، ومن جهة أخرى حفاظه على خطه النضالي العام وعلى هويته الفلسطينية والثقافية، وإيمانه بعدالة قضيته. وقد ثبت بعد عمليات الافراج التي تمت بعد اتفاق أوسلو أن عدداً كبيراً من الأسرى الفلسطينيين المحررين تبوأوا مواقع متقدمة وعالية جداً في السلطة الفلسطينية. فوصل البعض منهم الى منصب وزير، وهناك أعضاء مجلس تشريعي، ونسبة كبيرة من الأشخاص الذين يديرون اللجان في الوطن اليوم هم أسرى محررون".



التعليم في السجن، وقد خاضوا إضرابات لعشرات الأيام من أجل الحصول على ورقة وقلم. ونحن حين اعتقلنا وجدنا بأن زملاءنا قد حققوا لنا هذه الغاية وأسسوا الأرضية المناسبة كي نبدأ مسيرتنا التعليمية. ومع مرور الأيام نجحنا باقتحام معازل الجامعات الإسرائيلية ودرسنا في الجامعة العربية المفتوحة. درست العلوم السياسية، ودرس زملائي مواضيع متعددة". وعن الأسباب التي أعاقته عن إكمال التزاماته الدراسية لنيل اللقب الأول قال: "يتعرض الأسير لجملة من المضايقات منها ما افترعل بعد سنّ (قانون شاليط) الذي قضى بأن لا يتمتع الأسير الفلسطيني بأي حقوق وامتيازات لأن شاليط الذي كان مسجوناً عند حركة حماس لا يتمتع بهذه الحقوق. في البداية منعوا دراسة التوجيهي، وبعدها منعوا الدراسة في الجامعات،

يخوض الأسرى الفلسطينيون صراعاً مريباً لاسترداد حقهم بالتعليم الأكاديمي، الذي حرموا منه عقب قوانين عنصرية ابتكرت على خلفية أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وأطلق عليها اسم "قانون شاليط". وقدمت التماسات كثيرة الى المحكمة العليا، وقد نظرت في آخر التماس قدمته أمامها مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، المحامية غير بكر باسم "نادي الأسير الفلسطيني"، بخصوص حرمان الأسرى من التعليم، وباسم الأسرى الفلسطينيين الذين حرموا من استمرار تعليمهم العالي ضمن الجامعة المفتوحة. الأسير المحرر فواز كاظم بختان خرج إلى الحرية في شهر حزيران/يونيو ٢٠١١، بعد قضائه ٣٠ عاماً في السجون الإسرائيلية، وقد نجح في الوصول الى مرحلة متقدمة في دراسة مادة العلوم السياسية في الأسر، لكنه واجه معوقات منعه من استكمال تحصيله الدراسي حتى النهاية. وهو الآن بصدد إصدار كتاب عن تلك الفترة يدون فيه تجربته الإنسانية. وروى بختان تجربته في حديث الى مركز "سكايز" قائلاً: "أُفرج عني في ١٥ حزيران، بعد أن أمضيت في السجن ٣٠ عاماً و١٧ يوماً وأنهيته كل فترة محكوميتي. نحن، كحركة أسيرة، قرنا المحافظة على نضالنا الوطني من خلال علمنا ومعرفتنا. استطاع أبطال الرعيل الأول للحركة الوطنية الأسيرة التأسيس لمسألة

الاستدعاءات "كابوس" يهدد حرية الصحفيين في الضفة

نائلة خليل - رام الله



ملاحقة الأجهزة الأمنية: "عندما دخلت الى مكتب التحقيق وجدت مجموعة من التقارير الصحفية الخاصة بي، والتي سبق أن نشرتها في صحف محلية، إضافة إلى مراجعة تعليقاتي على الأحداث السياسية التي مرّ بها على صفحتي الخاصة على موقع فايس بوك".

أضاف: "لقد قاموا بالتخطيط بلون فاتح على أسماء الأشخاص الذين أجريت مقابلات معهم خلال عملي، وبدأوا يوجهون لي الأسئلة حولهم، ولماذا قمت باختيارهم". وأوضح أنه عندما أبدى استغرابه لقيام جهاز الأمن بذلك قائلًا لهم إن الأمر مخالف لحرية الرأي والتعبير، أنهموا المُقابلة بشكل مفاجئ، وحددوا له موعدًا لمُقابلة جديدة.

وختم م. ح. حديثه قائلًا: "في كل مرة تتم الدردشة معي حول الوضع السياسي، وبإبتسامة صفراء يخبرني الضابط المسؤول بأن علي العودة مرة أخرى الأسبوع المقبل".

حقوق الصحفيين وطالبها باستعادة وحدة جسم النقابة "بعيدا عن الهيمنة السياسية وتحولها الى نقابة تضم جميع الصحفيين".

الأمن ينفي أي استدعاء على خلفية الرأي

رغم أن المؤسسات الإعلامية والحقوقية الفلسطينية والعربية مثل مركز "سكايز"، ترصد شهرياً العديد من انتهاكات الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين واعتقالهم أشهراً طويلة بعد استدعائهم وعدم توجيه أي تهمة لهم، إلا أن المتحدث باسم الأجهزة الأمنية الفلسطينية عدنان الضميري رفض "التعميم" في قضية الاستدعاءات، معتبراً أنه "غير منصف إطلاقاً"، مؤكداً ان "هناك أناساً يدعون أنهم صحفيون، ولكن نحن نقول إنه يجب على الصحفي أن يكون معروفاً، ويعمل في مؤسسة إعلامية معروفة وليس شخصاً مجهولاً".

ولم يوضح الضميري لـ "سكايز" ما هو المقياس كي يكون الصحفي معروفاً أو مشهوراً (في نظر الأجهزة الأمنية)، وكيف يتجنب مئات الصحفيين من الخزيين الجدد أن يكونوا "مجهولين". إلا أنه أكد أن "استدعاء أي شخص يتم بناء على مخالفته للقانون أو لاستيضاح أمر ما منه، أو قد يُستدعى لمشكلة معينة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال استدعاء أي شخص بسبب عمله سواء أكان صحافياً أو طبيباً أو ممرضاً أو أي شيء آخر". وتعهد بأنه في حال ثبوت استدعاء أي صحفي بسبب عمله أو رأيه فإنه يتعهد شخصياً "بمحاكمة الضابط المسؤول عن هذا الاستدعاء".

شهادة صحافي

وفي شهادته لما حصل معه لدى استدعائه من قبل جهاز الأمن الوقائي، قال الصحافي م. ح. الذي رفض ذكر اسمه خوفاً من

الفلسطينية شعوان جبارين أن "القانون الفلسطيني يعطي الأجهزة الأمنية الحق في استدعاء المواطنين، لذا لا يمكن وصف هذا الامر بالإجراء غير القانوني، ولكن إذا تحوّلت الاستدعاءات الى سياسة مبرمجة ومتكررة فعندئذ يجب أن نتوقف، لأنها تتحول الى إجراء تعسفي وسياسة ممنهجة بحق المواطن الفلسطيني".

وعن استدعاء الصحفيين قال: "إذا تطرق التحقيق الى طبيعة عمل الصحفي والموضوعات التي يتناولها خلال العمل، أو الى رأي تبناه، فهذا مخالف لنص القانون الأساسي الذي يكفل حق التعبير عن الرأي، ولا يحق للأجهزة الأمنية التدخل في رأي الصحفي".

التحريض الإعلامي هو السبب

من جهته، لفت الكاتب والإعلامي خليل شاهين الى أن "استمرار الوضع الراهن في ظل حالة الانقسام السياسي الحاصل، يُظهر حجم الانتهاكات التي تحصل بحق المواطنين ومن ضمنها الحريات الصحفية في قطاع غزة والضفة الغربية"، وقال ان المشكلة الرئيسية تكمن في التحريض الإعلامي، وأهم أدواته استقطاب الصحفيين.

ورأى أن "أخطر ما يمارس بحق الصحفيين هو الاعتقالات أو الاستدعاءات التي تنتهي في الأغلب باعتقالهم من دون توجيه أي تهمة قانونية لهم، إذ يتم رفض الإفراج عنهم أو اعتقالهم مرة أخرى، وهذا برأيي مخالف للقانون".

وطالب الصحفيين بالوقوف صفاً واحداً لمواجهة هذه الانتهاكات قائلًا: "إن وقف هذه الانتهاكات يتطلب جهداً كبيراً من المؤسسات الحقوقية والصحفيين أنفسهم على وجه الخصوص، فلا يمكن لنقابة الصحفيين الفلسطينيين أن تقوم بهذا الدور في ظل عملية استقطاب سياسي داخلي حاد، وهذا ما شهدناه مؤخراً في قطاع غزة". واتهم النقابة نفسها بانتهاك

إنه الخبر السيئ لأي صحفي فلسطيني، فهو لا يعرف هل سيعود بعد ساعة أو بعد عام، هل يحتاج الى محام، أو أن الإتصال بأحد المسؤولين لشرح موقفه يكفي؟! هذا ما يعرف بـ"الاستدعاء" من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية، قد يكون عبر الهاتف أو من خلال ورقة صغيرة تأمره بالحضور الى مقر الجهاز الأمني، وإلا فسيكون الخيار الآخر الإعتقال والملاحقة.

عشرات الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية يتم استدعائهم بهذه الطريقة، مع التأكيد أن الاستدعاء لن يستغرق أكثر من المدة الزمنية اللازمة لشرب فنجان قهوة، وبأفضل الأحوال ساعة من الوقت. لكن واقع الحال يقول إن "فنجان القهوة" يستغرق أحياناً ١١٨ يوماً كما هي الحال مع الصحافي معاذ مشعل، أو عدة أشهر مثل حال مراسل "القدس" سامر خويرة، والقائمة تطول.

ولعل جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي من أبرز الأجهزة التي تقوم باستدعاء الصحفيين في الضفة الغربية، ويتم التبليغ عبر دوريات الأمن، أو عن طريق أشخاص مقرّبين من المستدعى. ويتضمن كتاب الاستدعاء اسم الشخص المستدعى وتاريخ الحضور والمقابلة، وأحياناً يضم رمز المسؤول الذي سيقابله، على أن يصطحب معه صورة شخصية ونسخة عن جواز السفر.

نقابة الصحفيين ترفض الاستدعاءات

عبرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين عن رفضها المطلق وإدانتها لكل الاستدعاءات الأمنية بحق الصحفيين الفلسطينيين جملة وتفصيلاً. وقال نقيب الصحفيين عبد الناصر النجار لمركز "سكايز": "الاستدعاءات الأمنية على خلفية العمل الصحافي وحرية التعبير مرفوضة، ونحاول بكل جهد منعها، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة".

وشدد على أن "استدعاء أي صحافي بشكل قانوني يتم عن طريق الشرطة الفلسطينية وبأمر من المحكمة، وليس عن طريق أي أجهزة أمنية أخرى". وحذر من أن "استمرار الاستدعاءات بحق الصحفيين يشكل خطراً على حرية التعبير، وأن النقابة تدافع عن الجسم الصحافي الفلسطيني بكل قوة".

الاستدعاء على خلفية رأي الصحافي مخالف للقانون

ورأى رئيس "مؤسسة الحق" في الأراضي

رؤساء تحرير الصحف الأردنية بين "حمى" الاستقالة و"نار" الإقالة



"العرب اليوم" في هذا الخصوص لم تكن مقنعة، ولا يمكن عزل الاستقالات عن محاولات سابقة قامت بها أجهزة رسمية أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة لتدجين موقف الصحيفة التي يسجل لها أنها صاحبة السقف الأعلى في تناول قضايا الفساد إلى جانب صحيفة "الغد" المستقلة، خصوصاً وأن التبريرات التي ساقها مالك الصحيفة الجديد للاستقالات لم تكن مقنعة وبدا واضحاً أنه جاء ليقود انقلاباً على نهج الصحيفة وسياساتها، وهذا يثير قلق الوسط الصحافي الذي يتعرض أصلاً بين الفترة والأخرى لاعتداءات متعددة الأشكال والوسائل، وكان حرباً بالدولة التي تقود مرحلة يفترض أنها إصلاحية بكل المعايير وأن تدعم الإعلام المستقل لأن تبحث وتعمل لإسكاته، في الوقت الذي يستمر فيه الإعلام الرسمي بأداء أدوار تقليدية لا تواكب تطورات المرحلة وخصوصياتها".

من جهتها، دعت نقابة الصحفيين الأردنيين على لسان نقيبها طارق المومني، إلى الدفاع عن كرامة منتسبيها، معلنة أنها سوف تتصدى للتدخلات في المؤسسات الإعلامية. أما "مركز حماية وحرية الصحفيين" الأردني فقد استنكر تدخل الحكومة في الشأن الإعلامي، لافتاً إلى أن "إدارة المؤسسات الإعلامية يجب أن تكون محصورة بمجالس إدارتها وهيئاتها التحريرية ولا يمكن القبول باستمرار وصاية الحكومة عليها". واعترض على التدخل الحكومي في صحيفة "الرأي" مؤكداً أن "الممارسة أثبتت في السنوات الماضية أن مؤسسة الضمان الاجتماعي التي تستحوذ على غالبية الأسهم في جريدة "الرأي" لا تملك قراراً مستقلاً وأن الحكومة هي صاحبة القرار وهي التي تعين وتعزل. إن هذه الحقيقة تكرست في العقود الماضية ولم تقتصر على إقالة الزميل المعايطة قبل أيام، بل تنسحب على كل قرارات تعيين وإقالة رؤساء مجالس الإدارة ورؤساء التحرير".

استقالة رئيس تحرير صحيفة مثل "العرب اليوم" قد أثار بشكل واضح ولاقفت على الصحيفة، بعد أيام فقط من مغادرة فهد الخيطان لموقعه، لا سيما في ما يتعلق بمضمون الصحيفة والكل يعرف ماذا قدمت وكشفت "العرب اليوم" في السابق للرأي العام من قضايا وملفات مسكوت عنها أو بالأحرى مغتبية، وهذا في رأيي يشير بشكل أو بآخر إلى أن الهدف من وراء استقالات رؤساء التحرير، خصوصاً أولئك الذين أوجدوا هامشاً ولو ضيقاً من الحرية، إن صح التعبير، هو أن لا يجد القارئ سوى اسم الجريدة فقط".

ورأى الكاتب في صحيفة "الغد" محمد أبو رمان أن "ما حدث مع صحيفة "العرب اليوم" يتجاوز الحديث عن الصحيفة وعن هذه القامات الإعلامية، فهو يرتبط بالإعلام المهني المستقل الحرّ عموماً، وهو يعاني الأمرين مهنيًا وسياسيًا وماليًا، وما يجده من الدولة هو الصدود ومحاولات التطويق والتدجين فقط، أو إعلان الحرب وممارسة الضغوط، كما حدث مع "العرب اليوم" ومعنا في "الغد"، ومع صحف ومواقع إعلامية أخرى. المسؤولون عندنا، لا يؤمنون في قرارة أنفسهم بالحرية الإعلامية، ويبدون تذرماً وتشكيكاً في كل ما ينشر من آراء أو أخبار تحمل في طياتها نقداً لسياسات أو كشفاً لحقائق ومعلومات أراد المسؤولون تخبيتها، لأنهم لا يؤمنون بحق الرأي العام في الحصول على المعلومة، ولا بالشفافية ولا باستقلالية الإعلام".

وفي حين أكد مدير تحرير الدائرة الاقتصادية المستقل في "العرب اليوم" سلامة الدرعاوي أن "الإستقالة كانت وليدة سلسلة تراكمات خلال الأشهر الأربعة الماضية مع مالك الجريدة الياس جريسات الذي قام بإجراءات مرفوضة من قبلنا تسيء إلى الجريدة وفيها تغيير يطال هوية الصحيفة"، رأى الصحافي في صحيفة "الغد" محمد الرنتيسي أن "تبريرات مالك

سجا العبدلي - عمان

الجديد الياس جريسات، وتلا ذلك تقديم رئيس تحرير صحيفة "الغد" مصطفى صالح يوم الاثنين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ استقالته من الصحيفة من دون ذكر الأسباب، ما ولد الكثير من التساؤلات في الوسط الاعلامي الأردني عن الأسباب والدوافع، في حين أقيمت في ٢٠ من الشهر نفسه رئيس تحرير صحيفة "الرأي" سميح المعايطة بطلب من وزير الإعلام الأردني الذي أبلغ المعايطة بالقرار شخصياً.

وفي هذا الاطار، وضع الكاتب الصحافي في صحيفة "العرب اليوم" يحيى شقير اللوم على الحكومة في مسألة إقالة رئيس تحرير "الرأي" سميح المعايطة، الذي لم يرض على تسلمه منصبه سوى أربعة أشهر. ولفت في مقال له بعنوان "تغيير المعايطة مثال لأثر ملكية الحكومة لأسهم الرأي" إلى أنه: "ولأن الحكومة تملك الآن أكثر من ٦٠% من أسهم جريدة "الرأي"، طلبت الحكومة عبر وزير الإعلام من الزميل سميح المعايطة الاستقالة، فرفض وفضل أن تقوم الحكومة بفصله من منصبه كرئيس تحرير. ونحن هنا لا نناقش إن كان الزميل المعايطة الذي لم يرض على تسلمه رئاسة التحرير في الصحيفة أكثر من خمسة أشهر تعدى الخطوط الحمراء أو أنه ممثل حركة "طالبان" في الأردن. إن تدخل الحكومة في تغيير رئيس تحرير "الرأي" بهذه الطريقة هو انتهاك لحرية الصحافة، ويخالف أدنى مبادئ استقلال الصحف، ولا يمكن تصوّر حدوثه إلا في الدول السلطوية".

وأشار الكاتب الصحافي الأردني ناهض حتر في مقال له نشر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إلى أن "الثلاثي (العدوان- الخيطان- الدرعاوي) تضامن لترسيخ حيز متزعزعا بأناة ومثابرة من حرية التغطيات المحلية وتعدد الآراء واحترام الاختلاف في إطار معيارين هما النزاهة والوطنية، وهذا هو سر "العرب اليوم" المكشوف".

أما الصحافي في صحيفة "الدستور" عمر عساف فرأى أنه "أصبح من الممكن الآن التحكم بسياسة صحيفة "العرب اليوم" التحريرية بعد استقالة هرمها"، وتابع: "بخروج هذا الثلاثي الذي حمى الصحيفة لفترات طويلة من التدخلات كافة، صارت "العرب اليوم" مكشوفة لإمكانات التحكم في سياستها التحريرية التي صمدت بقوة أمام مختلف الضغوط وأفضلت عشرات المحاولات لتطويقها أو حتى إغلاقها".

ولفت مراسل قناة "العربية" في الأردن الصحافي غسان ابو لوز، إلى أنه "قد لا تعينني استقالة رئيس تحرير صحيفة ما يقدر ما تعينني استقالة آخر، لسبب بسيط، هو أن الصحيفة الفلانية سواء استقال رئيس تحريرها أم لا قد لا يعني تغييراً جذرياً فيها، لكن على سبيل المثال

شهد العام ٢٠١١، وتحديداً في الشهرين الأخيرين، موجة تبديل واستقالات وإقالات في رئاسة تحرير كبرى الصحف في الأردن، بدءاً باستقالة هيئة تحرير صحيفة "العرب اليوم"، مروراً باستقالة رئيس تحرير صحيفة "الغد"، وصولاً إلى إقالة رئيس تحرير صحيفة "الرأي" الرسمية في البلاد. وقد أثارت هذه التغييرات تساؤلات كثيرة عن مدى استقلالية الصحافة الأردنية، ومدى تحكم الحكومة ورأس المال في سياساتها ونهجها. ويبقى الرهان قائماً حول من سيكسب المعركة في نهاية المطاف، الصحافة الحرة والجريئة أم رأس المال، أكان خاصاً أم رسمياً، وهل ستصمد الصحافة الأردنية في وجه الضغوط المستمرة التي تمارس بحقها، أم أصبح رؤساء تحرير الصحف الأردنية أسرى بين "حمى" الاستقالة و"نار" الإقالة؟!

ما هي حقيقة الوضع، وكيف ينظر الاعلاميون الأردنيون والمعنيون إلى ما يجري؟

لا يخفى أن الحكومة الأردنية تمتلك ٦٠ بالمئة من أسهم صحيفة "الرأي" عن طريق مؤسسة الضمان الاجتماعي، ما يخولها أن تكون نافذة في قراراتها داخل الصحيفة، إضافة إلى أن ذلك يعدّ مؤشراً إلى أن هناك تدخلاً شبه مباشر من قبل الحكومة في سياسة الصحيفة وسير العمل فيها. فالحكومة تعين وتقيّد رئيس تحرير "الرأي"، وكذلك رئيس وأعضاء مجلس إدارتها، عبر ملكية مؤسسة الضمان الاجتماعي.

أما "العرب اليوم" فهي من الصحف التي اشتهرت بفتحها ملفات فساد طالت شخصيات نافذة في الأردن، ليأتي موضوع استقالة ثلاثي تحريرها خارجاً عن كونه أمراً داخلياً خاصاً بسياساتها بل معبراً عن المشهد الإعلامي الأردني. هذه الصحيفة عرفت بانحيازها إلى الشارع ولا تحابي أي جهة رسمية، فقد انفردت بنشر خبر هروب رجل الاعمال الأردني خالد شاهين المتهم بقضايا فساد من السجن إلى خارج الأردن، وأخبار أخرى متعلقة ببيع شركة "أمنية" للاتصالات، وملف "الكازينو"، إضافة إلى العديد من ملفات الفساد التي شملت شركات ومجالس إدارة وموظفين ارتكبوا تجاوزات مالية وإدارية وقانونية.

فقد تقدّم ثلاثي تحرير صحيفة "العرب اليوم" طاهر العدوان (رئيس مجلس الإدارة) وفهد الخيطان (رئيس التحرير) وسلامة الدرعاوي (مدير تحرير الدائرة الاقتصادية) يوم الثلاثاء ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ باستقالات جماعية من الصحيفة احتجاجاً على السياسة التي انتهجها مالك الصحيفة

الرقابة والثقافة

باحداث قطيعة بين الثقافة والمجتمع، عبر تدميرهما معاً.

الرسالة الكبرى التي أعلنتها الثورات العربية، من الجسد التونسي المحترق، الى أطفال درعا، الى العربات العسكرية التي داست الاجساد في ميدان التحرير، هي رسالة العلاقة بين الثقافة والمجتمع والتي تقول ان حرية الثقافة هي جزء من حرية المجتمع مثلما حرية المجتمع هي جزء من حرية الثقافة.

هاتان الحريتان أعلنتنا بأشكال متعددة، لا سلطة لرقابة عليهما. من وسائل التواصل الاجتماعي إلى رسوم على حيطان المدن، ومن استعادة أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام، إلى شعر محمود درويش الذي صار اليوم احد علامات التحدي في المسار التغيير العربي.

لا مكان للرقابة بعد اليوم، هذا ما يفترضه منطق المسار التغيير الذي يعيشه العالم العربي. لكن بين المنطق والواقع مسافة كبرى يجب قطعها، وهي ما اريد ان اطلق عليه اسم مسافة الشجاعة.

ليس صحيحاً ان الثورة انتصرت، فالثورة مسار بل مسارات معقدة، وانتصارها لا يمكن ان يتم اذا توقفت أمام الحائط الخليجي النفطي الذي أقفلته الدبابات في البحرين. هذا المسار يحتاج الى الشجاعة والتواضع في آن معاً.

شجاعة من يتعلم الدرس من الشعب الأعرل الذي واجه ويواجه الرصاص بالحنجر والصدور. يجب ان تسقط كل الممنوعات، وتكون الحرية معادلاً للعدالة الاجتماعية، وقيمة عليا تعيد تأسيس القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وتواضع من يعرف ان المعرفة والثقافة يجب ان تكونا طريقاً للحرية والتحرر، وأن المثقف الذي يواجه الرقابة والعسف يفعل ذلك خدمة للحقيقة.

وفي النهاية، حين نتطلع الى احتمالات الثورات العربية ومستقبلها، نرى فلسطين في الأفق، ليس في وصفها جزءاً من قضية حرية المشرق العربي وتحرره فقط، بل بوصفها مقياساً اخلاقياً للعدالة في عالمنا اليوم.

انتصرت الثقافة على الرقابة، هذا ما يشير اليه تاريخ ثقافتنا العربية الحديثة، لكن هذا الانتصار لا يتحول الى قيمة اخلاقية لا تمس الا حين ينجح العالم العربي في تأسيس الديمقراطية التي تنهي ازمة الخوف والقمع والتفوق والعنصرية والطائفية والتعصب وتؤسس لولادة المواطن الحر في وطن حر.

(*) الكلمة الافتتاحية في مؤتمر "الحريات الثقافية: بين الرقابة وآفاق الربيع" بيروت، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.



الياس خوري (*)

لعبة الرقابة في بلادنا حملت سمات السياسي العربي، فمرة هي رقابة للدفاع عن الإيمان والدين، ومرة أخرى هي سيف المستبد الذي اعلن نفسه كاتباً مثلما فعل صدام حسين ومعمر القذافي، ومرة ثالثة كانت صوت الحزب الواحد من اجل ترهيب الثقافة، ومرة رابعة كانت شكلاً لاعلان المسافة بين المثقف والجمهور.

الرجل الذي طعن نجيب محفوظ لم يقرأ "أولاد حارتنا" بل نفذ الفتوى في كبير الروائيين العرب، كما ان استعادة قانون الحسبة لم يكن يهدف سوى الى اخراس الصوت العقلاني لنصر حامد ابو زيد، اما عزلة العراقي الكبير هادي العلوي، فكانت اعلاناً بأن المستبد لا يريد سوى صورته في مرايا الكلمات.

لا تريد الرقابة سوى شيء واحد، هو فصل الثقافة عن المجتمع. فالتصحر الأخلاقي الذي عاشه العرب في العقود التي أعقبت الهزيمة الحزبانية، لم يكن ممكناً من دون تصحر ثقافي شامل. في هذه الصحراء الأخلاقية والسياسية، ارتفع صوت بعض المثقفين والكتاب والفنانين بالتحدي. وكان من الدفاع عن الوجود في مواجهة التصحر غالباً جداً. سجون وأقبية ومنتاف ومقابر. واليوم فقط، مع هذا انفجار الكبير الذي اعلنته الثورات العربية، نكتشف ان الصمود الاسطوري في السجون والمعتقلات لم يذهب اهداراً، وان الحرية التي تعيد وصل الثقافة بالمجتمع استطاعت ان تكسر جدران السجن العربي وأن تفتح آفاقاً جديدة مليئة بالاحتمالات.

هذا الافق الجديد هو الرد على الخيانات الثقافية التي احتلت حيزاً كبيراً من المستوى الثقافي العربي في زمن الاستبداد. لم يكن زمن

نستطيع ان نهجو الرقابة كما نشاء، من دون ان نستطيع وضع حد لها، او ايقافها، لو حتى التأثير على قرارات السيد الرقيب الذي يبدو واضح الغموض، من حيث انه يمثل سلطة تتحصن بقيم سياسية واجتماعية تدعي انها تحمي المجتمع من الثقافة، وتحمي المثقفين من غضب الأعراف والتقاليد سواء أكانت اجتماعية أو دينية.

نهجو الرقابة وننسى ان الرقيب منذ أوائل القرن الماضي وحتى اليوم لعب دوراً خاصاً بل اكاد ان اقول متميزاً، في رسم خط بياني للثقافة الجديدة والحياة في العالم العربي. يكفي ان نستعيد اسماء طه حسين وعلي عبد الرزاق ونجيب محفوظ وصادق العظم ونصر حامد أبو زيد وليلى بعلبكي، يكفي ان نتذكر "فوقعة" مصطفى خليفة، وصرخة فرج بيرقدار ضد عمته السجن، ومعاناة صنع الله ابراهيم ومعهم جبل الستينات المصري، ومسرحية "الاغتصاب" لسعد الله ونوس من اخراج جواد الأسدي، و"حديقة الحواس" لعبيده وازن، وأفلام مارون بغدادي ودانيال عريبي والى آخره... كي نكتشف ان الرقابة رسمت من دون ان تدري خط الطليعة الثقافية العربية، وكانت مقياساً للجديد والمختلف والرؤيوي.

من قصيدة "أنا يوسف يا أبي" لمحمود درويش، التي غناها مارسيل خليفة، إلى كل شعرنا العربي شبه الممنوع، حيث لعب المستبد دور المثقف، تاركا للمثقف ان يذهب الى الهامش، ويواجه مصيره قتلاً أو سجنًا أو نفيًا أو صمتاً.